مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: دور المؤسسات السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030
اسم الكاتب: ميسم اسماعيل ابراهيم، أ.د. قاسم علوان سعيد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7970
تاريخ الاسترداد: 2026/06/08 14:57 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

: https://doi.org/10.25130/tjfps.v1i38.373

TJFPS

38

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

دور المؤسسات السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030

The Role of Political Institutions in Achieving Political Stability in the Kingdom of Saudi Arabia

Researcher/ Maysam Ismail Ibrahim [a]
Dr.Qasim Alwan Said [a]
Tikrit University College of political Science [a]

الباحثة ميسم إسماعيل إبراهيم * [a]
أ.د قاسم علوان سعيد [a]
جامعة تكريت – كلية العلوم السياسية [a]

Article info.

Article history:
- Received 16 Jan..2025
-Received in revised form 26. Jan .2025
- Final Proofreading 14 Feb. 2025
- Accepted 23. Feb 2025
- Available online: 31. March .2025

Keywords:
- Kingdom of Saudi Arabia
- political stability
- Vision 2030.

©2025. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: Since the Kingdom of Saudi Arabia launched Vision 2030, numerous institutions have been established in addition to the existing governmental bodies. All these institutions aim to achieve the goals of the vision and enhance its ambitions by using modern and innovative methods, through the utilization of technology and the support of partnerships with the private sector and civil society. These institutions are considered a vital part of the transformation that Saudi Arabia is undergoing. Among the most important institutions in the Kingdom are those in the political, economic, social, and cultural spheres, all working together to achieve the ambitious goals of this vision and to build a more prosperous future for the Kingdom and its citizens.

*Corresponding Author: Maysam Ismail Ibrahim,EMail: maysamismail99@gmail.com,Tel:xxx ,
Affiliation: Tikrit University College of political Science.

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام: 16 كانون الثاني 2025
- بعد التنقيح 26 كانون الثاني 2025
- التدقيق اللغوي 14 شباط 2025
- القبول: 23 شباط 2025
- النشر المباشر: 31 أذار 2025

الكلمات المفتاحية :
- **المملكة العربية السعودية**
- **الاستقرار السياسي**
- **رؤية 2030**

الخلاصة: منذ قيام المملكة العربية السعودية بإطلاق رؤية 2030، تم تشكيل العديد من المؤسسات فضلاً الى المؤسسات الحكومية المتواجدة والتي تهدف جميعها الى تحقيق أهداف الرؤية وتعزيز طموحها باستخدام الأساليب الحديثة والمبتكرة من خلال استخدام التكنولوجيا ودعم الشراكات مع الخاص والمجتمع المدني، وتعد هذه المؤسسات جزءاً حيوياً من التحول الذي تخوضه المملكة العربية السعودية، ومن اهم المؤسسات في المملكة هي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية, التي تعمل جميعها لتحقيق أهداف هذه الرؤية الطموحة لبناء مستقبل اكثر ازدهاراً للمملكة ومواطنيها.

المقدمة:

تعد المؤسسات ركيزة أساسية لتحقيق الاستقرار السياسي في أي دولة، وتكتسب هذه الأهمية بعداً جديداً في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030، التي تهدف إلى تحويل المملكة إلى نموذج رائد في جميع جوانب الحياة، بما في ذلك الحكم الرشيد، والتنمية الاقتصادية، والمجتمع، والثقافة، وغيرها، وسنقوم في هذا البحث بدراسة المؤسسات السياسية المختلفة في المملكة العربية السعودية ودورها في تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية والازدهار الاقتصادي والاجتماعي في المملكة العربية السعودية.

الأهمية:

إن المملكة العربية السعودية تعد من اكثر الدول استقراراً سياسياً وازدهاراً اقتصادياً, وقد شهدت في السنوات الأخيرة العديد من الإصلاحات بعد تعيين الامير محمد بن سلمان اميراً للمملكة وطرح رؤية 2030 الطموحة, فقام بالعديد من الاصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مؤسسات المملكة, وتعمل هذه المؤسسات الى توظيف الامكانات والموارد المتاحة لتحقيق التنمية وجعل المملكة اكثر استدامة وازدهاراً وفق رؤية 2030.

الاشكالية:

تتمثل اشكالية البحث في السعي الى معرفة دور مؤسسات المملكة العربية السعودية في تحقيق الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي, لاسيما بعد الاصلاحات التي حدثت لتحقيق رؤية 2030 في المملكة. ايضاً يحاول البحث الاجابة عن عدد من التساؤلات:

1- ما هي المؤسسات السياسية في المملكة العربية السعودية؟ وما دورها في تحقيق الاستقرار السياسي؟

2- ما هي المؤسسات الاقتصادية في المملكة؟ وكيف تساعد في تحقيق رؤية 2030؟

3- ما هي المؤسسات الاجتماعية والثقافية في المملكة؟ وما دورها في تحقيق الرفاهية للشعب؟

الفرضية:

يقوم البحث على فرضية مفادها, إن المؤسسات المختلفة في المملكة سواء كانت السياسية او الاقتصادية او الاجتماعية والثقافية لها دوراً كبيراً في تحقيق الاستقرار السياسية والتنمية والازدهار الاقتصادي, لتحقيق اهداف رؤية 2030 للمملكة العربية السعودية.

المنهجية:

سيستند البحث ولإجل اثبات الفرضية الى مناهج عدة منها, المنهج التحليلي في تحليل العلاقة بين المؤسسات السياسية والاستقرار السياسي, والمنهج الوظيفي لفهم الية عمل المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المملكة, والمنهج الوصفي في وصف الوضع الحالي للمؤسسات السياسية في السعودية وكيف تساهم في تحقيق الاستقرار السياسي.

الهيكلية:

ان بحثنا تم توزيعه الى ثلاثة مطالب, على النحو الآتي:

- تناول المطلب الأول, المؤسسات السياسية في المملكة العربية السعودية ودورها في الاستقرار السياسي.
- تناول المطلب الثاني, المؤسسات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية ودورها في تعزيز التنمية والازدهار الاقتصادي.
- اما المطلب الثالث, فقد تطرق الى المؤسسات الاجتماعية والثقافية في المملكة العربية السعودية ودورها في تعزيز الوعي الثقافي للمجتمع ودعم رفاهية المواطن السعودي.

المطلب الأول: المؤسسات السياسية

تعد المؤسسات السياسية من اهم المؤسسات التي ترسم رؤية 2030 في المملكة العربية السعودية وتسعى الى تحقيق اهداف هذه الرؤية الطموحة من خلال التوجيه ووضع الخطط والاستراتيجيات الخاصة بتطوير مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة على وفق المعطيات والموارد المتاحة والاهداف التي تسعى الرؤية الى تحقيقها، وسيتم الحديث عن ابرز المؤسسات السياسية في المملكة وهي:

اولاً: السلطة التشريعية (مجلس الشورى)

رغم ان الشورى في المملكة لها تأريخاً قديماً يعود لما يقرب من تسعة عقود منذ تأسيس اول مجلس منتخب 1343هـ الموافق 1924، والذي تم تسميته حينها بالمجلس الاهلي برئاسة عبد القادر الشيبي والمكون من 12 عضواً، الا ان تجربة الشورى اخذت شكلاً مؤسساتياً مختلف بصدور نظام مجلس الشورى الحالي في 1992 وما لحقه من تعديلات، الامر الذي اثار اهتمام المتخصصين والمراقبين لمسيرة التنمية السياسية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية[1].

ان الدساتير تنص على وجود السلطة التشريعية التي تمثل الشعب، وتقر الأنظمة السياسية المختلفة ان السلطة التشريعية هي شريك اساسي مع السلطة التفيذية في جوانب عدة منها: اقرار التشريعات والقوانين والموازنة اضافة الى مراقبة المؤسسة التنفيذية ، والسلطة التشريعية يمثلها مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية، وان النظام الاساسي قد حدد كيفية تشكيل مجلس الشورى وممارساته لإختصاصاته وطرق اختيار اعضائه واعفائهم من مناصبهم، ومهمة مجلس الشورى بموجب احكامه هي وضع الأنظمة واللوائح لتحقيق المصلحة في شؤون الدولة وفقاً لقواعد الشريعة الاسلامية (المادة 67) من النظام الاساسي للحكم في المملكة، ولقد وجاء في المادة (68): "ينشأ مجلس للشورى، ويبين نظامه طريقة تكوينه، وكيفية ممارسته لاختصاصاته، واختيار أعضائه، وللملك حل مجلس الشورى وإعادة تكوينه. ومجلس الشورى يمثل السلطة التشريعية في الأنظمة السياسية الأخرى، لان كل دولة لها طبيعة سياسية واجتماعية تختلف باختلاف الثقافات والنظم السائدة

([1]) طلال صالح ابراهيم بنان، "مجلس الشورى السعودي: دراسة في مسيرة التجربة وأفاق التطوير"، **مجلة جامعة الملك– الأنظمة والعلوم السياسية**، المجلد 22، العدد1 (الرياض: 2010)، ص2.

فيها"[1]، وبما ان مجلس الوزراء يمتلك السلطتين التنفيذية والتشريعية، لذلك اعتبر قرار إنشاء مجلس الشورى بمثابة مقدمة لاستكمال ما كان ينقص وإنشاء الركيزة الثالثة للحكومة الحديثة وهي السلطة التشريعية، وقد أطلق على هذا التنظيم الجديد اسم مجلس الشورى، بعد أن كانت الدعوة القرآنية للمشاركة في الأمر شورى بين المسلمين، من قوله تعالى: (وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ)[2].

ومن اهم مهام مجلس الشورى للمملكة هي: تفعيل وتحديث وتوحيد اجهزة الرقابة والاشراف وديمومتها لتتمكن من مسايرة متطلبات الانفتاح والتحرير من منظومة المعايير الدولية, وتنظيم سوق التأمين السعودي من خلال تطوير الأطر التشريعية, واختصار وقت الفصل في الدعاوي القضائية من خلال تعزيز دور شركات التأمين في فض المنازعات، لتحقيق سرعة الأنجاز [3]

ثانياً: السلطة التنفيذية (الديوان الملكي)

ان السلطة التنفيذية في المملكة تتكون من الملك ومجلس الوزراء وفق المادة (56) من الدستور السعودي، التي تنص على: "الملك هو رئيس مجلس الوزراء، ويعاونه في أداء مهامه أعضاء مجلس الوزراء، وذلك وفقا لأحكام هذا النظام وغيره من الأنظمة، ويبين نظام مجلس الوزراء صلاحيات المجلس فيما يتعلق بالشئون الداخلية والخارجية، وتنظيم الأجهزة الحكومية، والتنسيق بينها، كما يبين الشروط اللازم توافرها في الوزراء، وصلاحياتهم، وأسلوب مساءلتهم، وكافة شؤونهم، ويعدل نظام مجلس الوزراء واختصاصاته، وفقا لهذا النظام"[4]، ووفقاً لذلك سنذكر اقطاب السلطة التنفيذية بشكل وجيز، وكما يلي:

1- **الملك:** إن نظام الحكم في المملكة العربية السعودية هو نظام ملكي، والملك فيه هو رئيس الدولة وحاكمها الأعلى، وأن المادة (55) من النظام الأساسي للحكم في المملكة قد حددت الإطار العام لمهام الملك

([1]) حسن بن عبدالله الدعجة، عبدالله بن فريح العلي، " التكامل بين السياسة العامة والاستراتيجية في تحقيق رؤية 2030 للمملكة العربية السعودية"، **المجلة العربية للنشر العلمي AJSP**، العدد 36 (عمان: 2021)، ص17.

([2]) عبدالعزيز محمد الدخيل، **الاقتصاد السعودي قبل "الرؤية 2030" وبعدها**، ط1 (بيروت: دار الساقي، 2017)، ص8.

([3]) مهند علي الدسيماني، " تحليل السياسات العامة في المملكة العربية السعودية السياسات التأمينية نموذجاً 2000-2015"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، العدد 71 (اسيوط: 2021)، ص331.

([4]) الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، **النظام الأساس للحكم في المملكة العربية السعودية** (الرياض: 2008)، ص24.

بقولها: "يقوم الملك بسياسة الأمة سياسة شرعية طبقاً لأحكام الإسلام، ويشرف على تطبيق الشريعة الإسلامية، والأنظمة، والسياسة العامة للدولة، وحماية البلاد والدفاع عنها"، وللملك وضائف واختصاصات متعددة ومختلفة في السلطات الثلاث للمملكة[1].

2- **مجلس الوزراء:** هو هيئة نظامية يترأسها الملك، الأخير هو المسؤول عن اختيار وعزل أعضائها بأوامر ملكية، ويختص مجلس الوزراء بالإضافة إلى اختصاصه الأصيل التنفيذي بجملة من الاختصاصات مثل: ان تصدر الأنظمة والاتفاقيات الدولية والمعاهدات والامتيازات ويتم تعديلها بموجب مراسيم ملكية, ومن حق كل وزير اقتراح مشروع نظام او لائحة تتعلق بأعمال وزارته، كما يحق لأي عضو من اعضاء المجلس ان يقوم بأقتراح ما يرى مصلحة من بحثه في المجلس بعد موافقة رئيس مجلس الوزراء [2].

هذا ويرتبط بمجلس الوزراء بمجلسان وهما: مجلس الشؤون السياسية والأمنية الذي يعتبر المجلس مسؤولاً عن الشؤون السياسية والأمنية الهامة للمملكة ، وتم إنشاؤه عام2015م، وذلك عقب إلغاء 12 مجلسًا ولجنة عليا، [3], ومجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية وأسس عام 2015م ويتبع المجلس تنظيمياً مجلس الوزراء، ويعين رئيس المجلس وأعضاؤه بأمر ملكي، ويرأس المجلس وزير الدفاع ويضم (20) وزيرًا كأعضاء أخرين، ومن بين مهامه الاهتمام بالشؤون الاقتصادية والتنموية، ووضع السياسات الاقتصادية وتحديد استراتيجيات التنمية.

ثالثاً: السلطة القضائيةبلا شك أن نظام القضاء لعام 1428هـ/ 2007م أبرز تعزيز استقلالية السلطة القضائية في المملكة عن باقي السلطات، وفي بداية هذا النظام أكدت المادة الأولى في الباب الأول على استقلالية القضاة والسلطة القضائية، مؤكدة أن كل يرد ضمنه يجب أن ينصب في هذه البوتقه ولا ينبغي أن يتجاوزها[4].

([1]) جغلول زغدود، "مركز السلطة التشريعية في النظام الاساسي للحكم بالمملكة العربية السعودية قاعدة ام استثناء"، **جامعة ام البواقي**، العدد 3 (الجزائر: 2015)، ص120.

([2]) المصدر نفسه، ص 121.

([3]) "مجلس الشؤون السياسية والامنية"، **سعوديبيديا** (الرياض)، متاح على الرابط: https://2u.pw/WjUl5tPD ، تاريخ الأطلاع (2024/5/4).

([4]) عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، "قرار مجلس الوزراء السعودي: نظام القضاء"، ديوان رئاسة الوزراء، 2007، رقم الوثيقة 303، ص2.

ان النظام القضائي في المملكة يأخذ بالرقابة القضائية على دستورية الأنظمة لجميع محاكم البلاد, حيث تختص جميع المحاكم في المملكة بالنظر في دستورية اي نظام او قانون، اذ جعل المنظم السعودي كافة المحاكم في السلم الهرمي القضائي بإمكانها النظر في مدى دستورية الأنظمة والقوانين التي تتولى تطبيقها، وبإستقراء السلطة القضائية في المملكة يتبين لنا وجود نوعين من المحاكم: وهي محاكم التي تتعلق بالقضاء العام, ومحاكم التي تتعلق بالقضاء الأداري وهي: المحكمة العليا، محاكم الأستئناف، محاكم الدرجة الأولى, وهذه المحاكم جميعها النظر في دستورية الأنظمة والقوانين في المملكة العربية السعودية[1].

المطلب الثاني: المؤسسات الأقتصادية

تعد المؤسسات الأقتصادية احدى اهم المؤسسات الموكله اليها تسيير رؤية 2030 في المملكة، وذلك بإعتبار الرؤية الطموحة تهدف الى اساس اقتصادي بجعل المملكة اقتصاداً مزدهراً لما بعد النفط، وسيتم الحديث عن ابرز المؤسسات الأقتصادية في المملكة، وهي:

اولاً: الهيئة العامة للأستثمار

تم إنشاء الهيئة العامة في عام 2000, وكانت خطوة إيجابية بهدف تسهيل الأجراءات على المستثمرين, وقد اسند للهيئة مجموعة من المهام والمسؤوليات، وتعتبر الهيئة العامة للاستثمار إحدى الركائز الأساسية لنظام المجالس والهيئات في المملكة، وتتمثل مهام الهيئة ومسئولياتها في الهدف الأساسي من إنشائها وهو الاهتمام بشؤون الاستثمار وخاصة الاستثمار الاجنبي في السوق السعودي، وللهيئة عدة اختصاصات بينها: زيادة الاستثمار الاجنبي والوطني واعداد سياسات الدولة التنموية، وتهيئة مناخ الاستثمار في المملكة بوضع الخطط التنفيذية والقواعد الكفيلة بذلك، وتنسيق وتعاون مع الجهات الحكومية والأهلية، والمنظمات الإقليمية والدولية, وتطوير قواعد المعلومات ومتابعة التقدم التكنولوجي. [2], ونظراً لأهمية هيئة الاستثمار في المملكة فقد تم

([1]) محمد بن علي معجب الكبيري، "الرقابة القضائية على دستورية الأنظمة في المملكة العربية السعودية"، **مجلة العلوم الإنسانية والإدارية**، الجزء1، العدد26 (الرياض: 2022)، ص26.

([2]) ابراهيم بن مذكر صالح العتيبي، "تأثير نظام الاستثمار الجديد على بيئة الاستثمار في المملكة العربية السعودية"، **مجلة القانون والأعمال**، العدد89 (الرباط: 2023)، ص84.

اصدار امر بتحويلها من هيئة الى وزارة مستقلة بذاتها بإسم وزارة الاستثمار وفصل قطاع الاستثمار عن وزارة التجارة وتحويله الى وزارة الاستثمار بعد ان كانا في وزارة واحدة [1].

ثانياً: البنك السعودي للأستثمار

البنك السعودي للأستثمار أُسس كشركة مساهمة سعودية تحت اسم المؤسسة السعودية للخدمات المصرفية الاستثمارية في عام 1976م في المملكة ، وبدأ البنك في مزاولة نشاطه في عام, وفي عام 1983 تم تغيير اسمه ليصبح "البنك السعودي للاستثمار" وبدأ في تقديم كافة الخدمات البنكية التجارية [2]، ووفقاً لتقرير البنك السعودي للأستثمار لعام 2021م فإن البنك يعمل من خلال فروعه المنتشره في المملكة والبالغ عددها 52 فرعاً، ويتم الأشراف على الخدمات الي يقدمها من خلال هيئة شرعية مستقلة منشأة من قبل البنك نفسه[3], ويمتلك البنك السعودي للاستثمار أربع شركات فرعية بنسبة 100٪ وهي: شركة الاستثمارات للأوراق المالية والوساطة (الاستثمار كابيتال), وشركة السعودي للاستثمار العقارية, وشركة السعودي للاستثمار الأولى, وشركة البنك السعودي للاستثمار للأسواق المحدودة [4].

ثالثاً: صندوق التنمية الصناعية

أُنشئ صندوق التنمية الصناعية السعودي كمؤسسة مالية حكومية في عام 1974م، بهدف تقديم القروض وتمويل للقطاع الصناعي، الى جانب تقديم الاستشارات الإدارية والمالية والتسويقية للمنشآت الصناعية في المملكة، كما يلعب دوراً رياديا ضمن مجموعة من المؤسسات الحكومية ذات العلاقة بالصناعة بهدف تحقيق سياسات وبرامج تنمية صناعية والتي تكون موجهة لدعم القطاع الخاص في المجالات الصناعية المختلفة، ويعد الدعم المالي الذي يقدمه الصندوق احد اهم ادوات دعم التنمية الصناعية في المملكة[5].

([1]) عبيد السهيمي، "السعودية لتوسيع الاقتصاد بتحويل هيئة الاستثمار إلى وزارة مستقلة"، **صحيفة الشرق الأوسط**، (الرياض)، 2020/2/25.

([2]) مريم قرعي، "تفعيل دور البنوك السعودية تجاه المسؤولية الاجتماعية في ظل رؤية المملكة 2030: دراسة حالة: البنك السعودي للاستثمار"، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، المجلد20، العدد1 (الجزائر: 2020)، ص200.

([3]) البنك السعودي للأستثمار، **القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة لعام 2021** (الرياض: 2021/8/2)، 28.

([4]) مريم قرعي، مصدر سبق ذكره، ص200.

([5]) عطاالله بن حمود عليان الشراري، "صندوق التنمية الصناعية السعودي وسبل تطويره: تقييم مالي شرعي"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الاردن، 2018، ص31.

ويركز صندوق التنمية الصناعية في المملكة على جانبين، الأول: هو الاستثمار الاجنبي بتشجيعه على قيام المشاريع الاجنبية والمشتركة وتفضيله المشاريع مع الشركات العالمية لإيمانه بأن عناصر نجاح هذه المشاريع متوفرة في المملكة، اما الجانب الأخر هو تشجيع الشركات المحلية التي تتميز منتجاتها بكفاءة وتنافسية على التصدير من خلال الخدمات التي تقدمها وحدة الاستشارات في صندوق التنمية الصناعية[1].

ان صندوق التنمية الصناعية السعودي يعد من انجح صناديق التنمية في المملكة حيث بدأ برأس مال تأسيسي قدره 500 مليون ريال سعودي اما الأن فيتجاوز رأس مال الصندوق الـ 100 مليار ريال سعودي، ويوضح الشكل البياني ادناه تطور رأس مال صندوق التنمية الصناعية السعودي منذ تأسيسه:[2]

شكل (3-1): الاتجاه العام لتطور رأس مال صندوق التنمية الصناعية السعودي

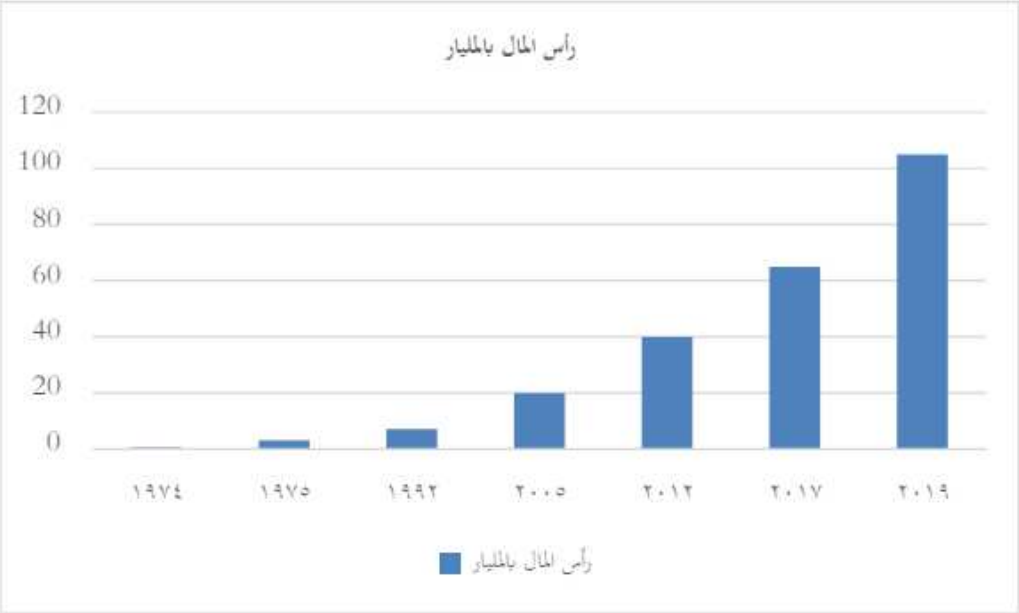

المصدر: وليد بن منور حمد الظبي، "دور صندوق التنمية الصناعية السعودي في تحقيق التحول الصناعي في اطار رؤية المملكة العربية السعودية 2030"، **مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية**، المجلد58، العدد208 (المدينة المنورة: 2024)، ص441.

([1]) علي بن عبدالله العايد، "دور صندوق التنمية الصناعية السعودي في دعم القطاع الصناعي بالمملكة وتعزيز صادراته"، في مؤتمر: **اوراق عمل مؤتمر الصناعيين الرابع عشر: الصادرات الصناعية- الفرص والتحديات**، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، مسقط، 2014، ص2-3.

([2]) المصدر نفسه، ص440.

المطلب الثالث: المؤسسات الاجتماعية والثقافية

ان المؤسسات الاجتماعية والثقافية تلعب دوراً هاماً في المملكة العربية السعودية، اذ قامت المملكة بتوجيه المؤسسات الاجتماعية والثقافية بتقديم البرامج المتنوعة ودعم رؤية 2030 اعلامياً وتثقيف الشعب السعودي بالرؤية وطموحاتها المستقبلية، وهنالك العديد من المؤسسات الاجتماعية والثقافية في المملكة، منها:

اولاً: وزارة الثقافة

تعد الجهة المكلفة بإقرار السياسات المتعلقة بتطوير القطاع الثقافي في المملكة ،ومنذ صدور النظام الاساسي للحكم في عام 1992م جعلت المملكة ترعى العلوم والآداب والثقافة وتشجع على البحث العلمي وحفظ التراث العربي والأسلامي، وفي هذا السياق قامت المملكة بتأسيس وزارة مستقلة تهتم بتعزيز المشهد الثقافي وحفظ تراثه بإسم وزارة الثقافة، وتم فصلها عن وزارة الإعلام في عام 2018, وتهدف الوزارة الى تنظيم القطاع الثقافي في المملكة بتعزيز الهوية الوطنية وتعزيز ثقافة الحوار والتبادل والتواصل لتطوير قوة المملكة[1]، وتشرف وزارة الثقافة على مهام 11 هيئة ثقافية هي: هيئة الأدب والنشر والترجمة، هيئة الأفلام، هيئة الأزياء،هيئة التراث، هيئة الفنون البصرية، هيئة المتاحف، ، هيئة المكتبات، هيئة المسرح والفنون الأدائية هيئة الموسيقى، هيئة فنون العمارة والتصميم، وهيئة فنون الطهي، ومن خلال هذه الهيئات تحقق الوزارة اهداف استراتيجيتها الوطنية للثقافة وتدير القطاع الثقافي السعودي بمجالاته المختلفة[2].

هذا وتعمل وزارة الثقافة في على تأسيس عدة مشاريع وبرامج ثقافة لتطوير المملكة بما يجاري رؤية 2030، ومن هذه المشاريع هو صندوق التنمية الثقافي الذي تأسس عام 2021م، [3]، ويوضح الجدول ادناه اهم اهداف التحول الوطني لعام 2020 الخاصة بوزارتي الثقافة والأعلام السعوديتين:

([1]) وزارة الثقافة السعودية، **التقرير السنوي لوزارة الثقافة السعودية–2019** (الرياض: 2019)، ص5.

([2]) المصدر نفسه، ص11–12.

([3]) الصندوق الثقافي السعودي، "عن الصندوق"، (الرياض)، متاح على الرابط: https://cdf.gov.sa/ ، تاريخ الأطلاع (2024/5/7).

جدول(3-1): اهداف التحول الوطني لعام 2020 الخاصة بوزارتي الثقافة والأعلام

اهم الأهداف	ك	%
تطوير بيئة محفزة للأنشطة الثقافية	320	80
تعزيز صورة المملكة داخلياً وخارجياً	307	76.75
رفع مستوى الوعي بقرارات الحكومة وانجازاتها	280	70
زيادة عدد الفعاليات والانشطة الثقافية في المملكة	196	49
العمل على زيادة الزائرين للفعاليات والانشطة الثقافية	146	36.6
رفع نسبة التحسن بالصورة الذهنية عن المملكة	113	28.25

المصدر: اسماء الجيوشي، "دور المنصة الإعلامية السعودية في دعم التحول الوطني وطن طموح مواطنة مسؤولة: دراسة على استراتيجيات وزارة الثقافة والإعلام لتفعيل رؤية المملكة 2030"، **المجلة المصرية لبحوث الرأي**، المجلد20، العدد3 (القاهرة: 2021)، ص390.

تبين من البيانات السابقة أن الأولويات تتمثل في تطوير بيئة محفزة للأنشطة الثقافية بنسبة 80٪، وتعزيز صورة المملكة داخليا وخارجيا بنسبة 76.75٪، ورفع مستوى الوعي بقرارات الحكومة وإنجازاتها بنسبة 70٪. كما تهدف الجهود أيضًا إلى زيادة عدد الفعاليات والأنشطة الثقافية بالمملكة بنسبة 49٪، تليها جهود لزيادة عدد الزائرين لهذه الفعاليات بنسبة 36.6٪، ثم رفع نسبة التحسن في الصورة الذهنية عن المملكة بنسبة 28.25٪. بالتالي، تبرز دور المنصة الإعلامية السعودية في توضيح أهداف رؤية المملكة 2030 وأهداف التحول الوطني 2020، خاصة في مجالات الثقافة والإعلام[1].

([1]) اسماء الجيوشي، "دور المنصة الإعلامية السعودية في دعم التحول الوطني وطن طموح مواطنة مسؤولة: دراسة على استراتيجيات وزارة الثقافة والإعلام لتفعيل رؤية المملكة 2030"، **المجلة المصرية لبحوث الرأي**، المجلد20، العدد3 (القاهرة: 2021)، ص390.

ثانياً: وزارة الإعلام

تعد وزارة الإعلام في المملكة هي المسؤولة على كافة وسائل الإعلام سواء كانت المرئية او المسموعة او المقروءة، وتاريخياً يعود الإعلام السعودي إلى عام1924م, حيث تأسست صحيفة "أم القرى" في عهد الملك عبد العزيز، حيث كانت تقوم بنشر القرارات والبيانات الحكومية, وأصدر الملك عبد العزيز مرسوماً بتأسيس الإذاعة السعودية في عام 1949م, لربط المملكة بالعالم الخارجي ونشر الثقافة والمعرفة في البلاد، وفي عام 1955م وتم تسمية الإذاعة بـ"المديرية العامة للإذاعة" ، وتم تعديل المسمى في عام 2003م ليصبح "وزارة الثقافة والإعلام"، وفي عام2018م تم إنشاء وزارة للثقافة بشكل منفصل عن الإعلام وتم تعديل اسم "وزارة الثقافة والإعلام" إلى "وزارة الإعلام"[1].

وبما ان المنصات الإعلامية اصبحت جزءاً لا يتجزأ من المجتمعات حيث لا يقتصر دورها على نقل الأحداث بل صناعتها أيضاً، وفي هذا السياق دعت الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع جميع القنوات التليفزيونية والمؤسسات الإعلامية السعودية إلى البث من خلال مركز منصة البث التليفزيوني الموحد (المنصة الإعلامية)، حيث تسعى الهيئة من خلال هذا المركز إلى توفير بنية إعلامية بمواصفات عالمية لتحسين البث التلفزيوني والإنتاج في المملكة من خلال تأهيل كوادر سعودية متخصصة وتوفير احتياجات القنوات التلفزيونية ومؤسسات الإنتاج الإعلامي في المملكة والشرق الأوسط وفقاً لرؤية المملكة 2030[2]، هذا وقد تم التأكيد على التعاون بين المؤسسة الإعلامية والمؤسسات الأخرى غير الإعلامية مما يعكس الوعي بالدور المجتمعي الذي تلعبه المؤسسة الإعلامية [3].

([1]) وزارة الإعلام السعودية، "عن الوزارة"، (الرياض)، متاح على الرابط: https://media.gov.sa/ar/about تاريخ الأطلاع (2024/5/7).

([2]) اسماء الجيوشي، مصدر سبق ذكره، ص373.

([3]) بندر عويض الجعيد، "اللوائح القانونية السعودية واقتصاديات الإعلام"، **مجلة اتحاد الجامعات العربية لبحوث الإعلام وتكنلوجيا الاتصال**، الجزء2، العدد 10 (جدة)، ص50.

ثالثاً: الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني

ان الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني مرت بمراحل عدة حتى وصلت إلى هيكليتها الحالية، لتصبح الجهة الرسمية الرائدة المسؤولة عن القطاعين السياحي والتراث الوطني في المملكة، وقد بدأ هذا التطور بصدور قرار مجلس الوزراء عام2000م، الذي أسس "الهيئة العليا للسياحة" مما أكد أهمية السياحة كقطاع إنتاجي رئيسي في المملكة وخاصة في جذب المواطنين السعوديين للسياحة الداخلية، وعقب ذلك تم دمج "وكالة الآثار" مع "الهيئة العليا للسياحة" في عام 2003م, لتصبح الهيئة مسؤولة عن القطاع الآثاري بجانب مسؤوليتها في القطاع السياحي، وفي عام 2008م أصدر مجلس الوزراء قراراً بتغيير اسم "الهيئة العليا للسياحة" إلى "الهيئة العامة للسياحة والآثار"، مؤكدًا بذلك أن السياحة في المملكة أصبحت واقع وطني تقف خلفه الدولة، وفي عام 2015م وافق مجلس الوزراء على تعديل اسم الهيئة ليصبح "الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني"، وتعمل الهيئة على نموذج إداري حديث وعصري مستوحى من الخبرات الدولية الناجحة في بناء الشراكات وتحقيق الأهداف المشتركة وتمثل هذا النموذج في إبرام مذكرات تعاون وشراكة[1]، وتسلط الضوء رؤية المملكة العربية السعودية لعام 2030 على أهمية تنمية قطاع السياحة والترفيه لتنويع مصادر الدخل الوطني وتشجيع الاستثمارات الخاصة، وتعتبر السياحة في المملكة فرصة للنمو الاقتصادي وتعزيز الوعي بالمقومات الطبيعية والثقافية والتراثية للبلاد، وفقاً لذلك اتخذت الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني مجموعة من الإجراءات والخدمات التسويقية لتعزيز السياحة والترفيه وجذب السياح وتشمل هذه الخطوات التعريف بالمواقع السياحية البارزة في البلاد وتسليط الضوء على التاريخ والتراث الغني للمملكة، وتنظيم فعاليات سياحية متنوعة، الى جانب استخدام وسائل الإعلام التقليدية والحديثة للتواصل مع الجمهور المحلي والدولي[2].

([1]) محمد بن ناصر البيشي، "اطار مقترح للشراكة البينية في القطاع العام حالة الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني بالمملكة العربية السعودية"، **مجلة البحوث التجارية**، المجلد41، العدد1 (القاهرة: 2019)، ص12–13.

([2]) يسرا حسني عبدالخالق حسان، "ادارة سمعة الوجهات السياحية عبر مواقع التواصل الاجتماعي: دراسة تحليلية لحساب الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني بالمملكة العربية السعودية"، **المجلة العلمية لبحوث العلاقات العامة والإعلان**، العدد19 (القاهرة: 2020)، ص542.

الخاتمة:

وفي الختام، يمكن القول ان مؤسسات تحقيق رؤية 2030 في المملكة العربية السعودية تعمل مع بعضها البعض بخطوات مدروسة من خلال وضع الاستراتيجيات وتقييمها وتوكيل كل مؤسسة للقيام بدورها في التنمية المطلوبة لرفع المستوى الاقتصادي للمملكة، سواء كانت المؤسسات السياسية او الاقتصادية او الاجتماعية والثقافية كلاً حسب وظيفتها وتخصصها بالمهام الموكلة اليها، وقد أنجزت تلك المؤسسات دورها في رفع كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمملكة حسب الطموحات المرجوة منها لتحقيق اهداف رؤية 2030 للمملكة, ومن خلال دراستنا لدور المؤسسات السياسية في المملكة العربية السعودية, توصلنا للنتائج الآتية:

1- إن مؤسسات المملكة العربية السعودية كان لها دور كبير في تحقيق الاستقرار السياسي, ودعم التنمية والازدهار الاقتصادي, اضافة الى دور المؤسسات الاجتماعية والثقافية في تثقيف ورفع مستوى الثقافة والرفاهية للشعب السعودي.
2- ان المؤسسات في المملكة العربية السعودية مرت بمراحل تطور وتحديث لدعم الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي, ولاسيما التطور الاخير الذي نشهده في عهد ولي العهد السعودي محمد بن سلمان واصلاحاته في مؤسسات الدولة المختلفة.
3- ان المملكة العربية السعودية تمر بمرحلة انتقالية لتطوير قطاعات الدولة كافة ولاسيما الاقتصادية, لترتفع بين مصافي الدول المتقدمة على كافة الجوانب.

Conclusion:

In conclusion, it can be said that the institutions implementing Vision 2030 in the Kingdom of Saudi Arabia work together in a measured manner by developing and evaluating strategies, and assigning each institution to fulfill its role in the development required to raise the Kingdom's economic level. These institutions, whether political, economic, social, or cultural, each according to its function and specialization in the tasks assigned to it, have fulfilled their role in raising all political, economic, social, and cultural levels in the Kingdom, in accordance with the desired aspirations to achieve the goals of Vision 2030. Through our study of the role of political institutions in the Kingdom of Saudi Arabia, we reached the following conclusions:

1. The institutions of the Kingdom of Saudi Arabia have played a significant role in achieving political stability and supporting development and economic prosperity. In addition, social and cultural institutions have played a role in educating and raising the level of culture and well-being of the Saudi people.

.2 The institutions in the Kingdom of Saudi Arabia have undergone stages of development and modernization to support political stability and economic prosperity, especially the recent developments witnessed during the reign of Saudi Crown Prince Mohammed bin Salman and his reforms in various state institutions.
3- The Kingdom of Saudi Arabia is going through a transitional phase to develop all sectors of the state, especially the economic sector, to rise among the ranks of advanced countries in all aspects.

قائمة المصادر:

اولاً: الوثائق والتقارير الرسمية

1- آل سعود، عبدالله بن عبدالعزيز. "قرار مجلس الوزراء السعودي: نظام القضاء"، ديوان رئاسة الوزراء، 2007، رقم الوثيقة 303.

2- البنك السعودي للأستثمار، **القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة لعام 2021** (الرياض: 2021/8/2).

3- وزارة الثقافة السعودية، **التقرير السنوي لوزارة الثقافة السعودية-2019** (الرياض: 2019).

ثانياً: الكتب

1- الدخيل، عبدالعزيز محمد. **الاقتصاد السعودي قبل "الرؤية 2030" وبعدها**، ط1 (بيروت: دار الساقي، 2017).

2- الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، **النظام الأساس للحكم في المملكة العربية السعودية** (الرياض: 2008).

ثالثاً: المؤتمرات

1- العايد، علي بن عبدالله. "دور صندوق التنمية الصناعية السعودي في دعم القطاع الصناعي بالمملكة وتعزيز صادراته"، في مؤتمر: **اوراق عمل مؤتمر الصناعيين الرابع عشر: الصادرات الصناعية- الفرص والتحديات**، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، مسقط، 2014.

رابعاً: الدوريات العلمية

1- صالح ابراهيم بنان, طلال. "مجلس الشورى السعودي: دراسة في مسيرة التجربة وأفاق التطوير"، **مجلة جامعة الملك- الأنظمة والعلوم السياسية**، المجلد 22، العدد1 (الرياض: 2010).

2- الدعجة، حسن بن عبدالله. العلي، عبدالله بن فريح. " التكامل بين السياسة العامة والاستراتيجية في تحقيق رؤية 2030 للمملكة العربية السعودية"، **المجلة العربية للنشر العلمي AJSP**، العدد 36 (عمان: 2021).

3- الدسيماني، مهند علي. " تحليل السياسات العامة في المملكة العربية السعودية السياسات التأمينية نموذجاً 2000-2015"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، العدد 71 (اسيوط: 2021).

4- زغدود، جغلول. "مركز السلطة التشريعية في النظام الاساسي للحكم بالمملكة العربية السعودية قاعدة ام استثناء"، **جامعة ام البواقي**، العدد 3 (الجزائر: 2015).

5- الكبيري، محمد بن علي معجب. "الرقابة القضائية على دستورية الأنظمة في المملكة العربية السعودية"، **مجلة العلوم الإنسانية والإدارية**، الجزء1، العدد26 (الرياض: 2022).

6- العتيبي، ابراهيم بن مذكر صالح. "تأثير نظام الاستثمار الجديد على بيئة الاستثمار في المملكة العربية السعودية"، **مجلة القانون والأعمال**، العدد89 (الرباط: 2023).

7- قرعي، مريم. "تفعيل دور البنوك السعودية تجاه المسؤولية الاجتماعية في ظل رؤية المملكة 2030: دراسة حالة: البنك السعودي للاستثمار"، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، المجلد20، العدد1 (الجزائر: 2020).

8- *الجبوشي، اسماء. "دور المنصة الإعلامية السعودية في دعم التحول الوطني وطن طموح مواطنة مسؤولة: دراسة على استراتيجيات وزارة الثقافة والإعلام لتفعيل رؤية المملكة 2030"، **المجلة المصرية لبحوث الرأي**، المجلد20، العدد3 (القاهرة: 2021).*

9- الجعيد، بندر عويض. "اللوائح القانونية السعودية واقتصاديات الإعلام"، **مجلة اتحاد الجامعات العربية لبحوث الإعلام وتكنلوجيا الاتصال**، الجزء2، العدد 10 (جدة).

10- البيشي، محمد بن ناصر. "اطار مقترح للشراكة البينية في القطاع العام حالة الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني بالمملكة العربية السعودية"، **مجلة البحوث التجارية**، المجلد41، العدد1 (القاهرة: 2019).

11- حسان، يسرا حسني عبدالخالق. "ادارة سمعة الوجهات السياحية عبر مواقع التواصل الاجتماعي: دراسة تحليلية لحساب الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني بالمملكة العربية السعودية"، **المجلة العلمية لبحوث العلاقات العامة والإعلان**، العدد19 (القاهرة: 2020).

خامساً: الرسائل والاطاريح

1- الشراري، عطاالله بن حمود عليان. "صندوق التنمية الصناعية السعودي وسبل تطويره: تقييم مالي شرعي"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الاردن، 2018.

سادساً: الصحف

1- السهيمي، عبيد. "السعودية لتوسيع الاقتصاد بتحويل هيئة الاستثمار إلى وزارة مستقلة"، **صحيفة الشرق الأوسط**، (الرياض)، 2020/2/25.

سابعاً: المصادر الالكترونية

1- "مجلس الشؤون السياسية والامنية"، **سعوديبيديا** (الرياض)، متاح على الرابط: https://2u.pw/WjUl5tPD ، تاريخ الأطلاع (2024/5/4).

2- الصندوق الثقافي السعودي، "عن الصندوق"، (الرياض)، متاح على الرابط: https://cdf.gov.sa/ ، تاريخ الأطلاع (2024/5/7).

3- وزارة الإعلام السعودية، "عن الوزارة"، (الرياض)، متاح على الرابط: https://media.gov.sa/ar/about تاريخ الأطلاع (2024/5/7).

List of Sources:

First: Official Documents and Reports

1 -Al Saud, Abdullah bin Abdulaziz. "Saudi Council of Ministers Resolution: The Judicial System," Prime Minister's Office, 2007, Document No. 303.

2 -The Saudi Investment Bank, Condensed Interim Consolidated Financial Statements for 2021 (Riyadh: August 2, 2021).

3 -The Saudi Ministry of Culture, Annual Report of the Saudi Ministry of Culture - 2019 (Riyadh: 2019).

Second: Books

1 -Al-Dakhil, Abdulaziz Muhammad. The Saudi Economy Before and After "Vision 2030", 1st ed. (Beirut: Dar Al Saqi, 2017).

2 -The National Society for Human Rights, The Basic Law of Governance in the Kingdom of Saudi Arabia (Riyadh: 2008).

Third: Conferences

1 -Al-Ayed, Ali bin Abdullah. "The Role of the Saudi Industrial Development Fund in Supporting the Industrial Sector in the Kingdom and Promoting Its Exports," in the conference: Working Papers of the 14th Industrialists' Conference: Industrial Exports - Opportunities and Challenges, Gulf Organization for Industrial Consulting, Muscat, 2014.

Fourth: Scientific Journals

1 -Saleh Ibrahim Bannan, Talal. "The Saudi Shura Council: A Study of the Experience and Prospects for Development," Journal of King Abdulaziz University - Systems and Political Sciences, Volume 22, Issue 1 (Riyadh: 2010).

2 -Al-Dajjah, Hassan bin Abdullah. Al-Ali, Abdullah bin Farih. "Integration between Public Policy and Strategy in Achieving the 2030 Vision of the Kingdom of Saudi Arabia," Arab Journal of Scientific Publishing (AJSP), Issue 36 (Oman: 2021).

3 -Al-Dusaimani, Muhannad Ali. "Analysis of Public Policies in the Kingdom of Saudi Arabia: Insurance Policies as a Model 2000-2015," Journal of the College of Commerce for Scientific Research, Issue 71 (Assiut: 2021).

4 -Zaghdoud, Jaghloul. "The Position of Legislative Authority in the Basic Law of Governance in the Kingdom of Saudi Arabia: A Rule or an Exception?", University of Oum El Bouaghi, Issue 3 (Algeria: 2015).

5 -Al-Kabeeri, Muhammad bin Ali Mujab. "Judicial Oversight of the Constitutionality of Regulations in the Kingdom of Saudi Arabia," Journal of Humanities and Administrative Sciences, Part 1, Issue 26 (Riyadh: 2022).

6 -Al-Otaibi, Ibrahim bin Mudhkir Saleh. "The Impact of the New Investment Law on the Investment Environment in the Kingdom of Saudi Arabia," Journal of Law and Business, Issue 89 (Rabat: 2023).

7 -Qara'i, Maryam. "Activating the Role of Saudi Banks in Social Responsibility in Light of the Kingdom's Vision 2030: A Case Study: The Saudi Investment Bank," Journal of Economics and Management Sciences, Volume 20, Issue 1 (Algeria: 2020).

8 -Al-Jiouchi, Asmaa. "The Role of the Saudi Media Platform in Supporting the National Transformation: An Ambitious Nation, Responsible Citizenship: A Study of the Ministry of Culture and Information's Strategies to Activate the Kingdom's Vision 2030," The Egyptian Journal of Opinion Research, Volume 20, Issue 3 (Cairo: 2021).

9 -Al-Jaid, Bandar Awad. "Saudi Legal Regulations and Media Economics," Journal of the Association of Arab Universities for Media and Communication Technology Research, Volume 2, Issue 10 (Jeddah).

10 -Al-Bishi, Muhammad bin Nasser. "A Proposed Framework for Inter-Partnership in the Public Sector: The Case of the Saudi Commission for Tourism and National Heritage in the Kingdom of Saudi Arabia," Journal of Commercial Research, Volume 41, Issue 1 (Cairo: 2019).

12- Hassan, Yusra Hosni Abdelkhaleq. "Managing the Reputation of Tourist Destinations Through Social Media: An Analytical Study for the Saudi Commission for Tourism and National Heritage," The Scientific Journal of Public Relations and Advertising Research, Issue 19 (Cairo: 2020).

13- Rahim Ali Al Fawadi. (2017). Prospects of Strategic Relations between Russia and Saudi Arabia". Tikrit Journal For Political Science, 2(10), 217–226. https://doi.org/10.25130/tjfps.v2i10.132

14- Qasim Alwan saeed, Muhammad Ali Hammoud, & Muammar Khaled Abdel Hamid. (2023). Iraq's regional strategic performance under the Iranian-Saudi agreement. Tikrit Journal For Political Science, 3(pic4), 102–132. https://doi.org/10.25130/tjfps.v3ipic4.230

Fifth: Theses and Dissertations

1 -Al-Sharari, Atallah bin Hamoud Alian. "The Saudi Industrial Development Fund and Ways to Develop It: A Sharia Financial Assessment," unpublished master's thesis, Yarmouk University, Irbid, Jordan, 2018.

Sixth: Newspapers

1 -Al-Suhaimi, Obaid. "Saudi Arabia to Expand the Economy by Transforming the Investment Authority into an Independent Ministry," Asharq Al-Awsat Newspaper, (Riyadh), February 25, 2020.

Seventh: Electronic Resources

1" -Council of Political and Security Affairs," Saudipedia (Riyadh), available at: https://2u.pw/WjUI5tPD, accessed on May 4, 2024.

2 -Saudi Cultural Fund, "About the Fund," (Riyadh), available at: https://cdf.gov.sa/, accessed on May 7, 2024.

3- Saudi Ministry of Media, "About the Ministry," (Riyadh), available at the link: https://media.gov.sa/ar/about, accessed on 5/7/2024.